

تشمل خمسة عناصر هيئة مركز المال تطرح مقترحات حول العقوبات المالية

مركز قطر للمال

Consultation_Papers.
php

الدوحة، الشرق

جدير بالذكر أن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

و هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأييدها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

وهيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤياً واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر.

نشرت هيئة تنظيم مركز قطر للمال طرحاً استشارياً وسياسة مقترحة حول العقوبات المالية والتحديات العامة، بغية الحصول على التعليقات. تتضمن السياسة المقترحة أحكاماً معينة حول "الأمرور الروتينية أو الخروقات الثانوية" كما هو مشار إليها في لوائح الخدمات المالية، وهي تضم أيضاً سياسة لوائح الخدمات المالية لعام 2009 والصادرة في 6 مارس 2009 (العقوبات المالية - الرجوع أو التقارير المتأخرة).

تضم السياسة المقترحة خمسة عناصر:

أ. نطاق وهدف السياسة

ب. الإعلام والتبليغ عن الخروقات

ت. كافة الخروقات الأخرى

ث. ما الذي يشكل خرقاً ثانوياً أو روتينياً

ج. عوامل ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد:

1. سواء ينبغي أخذ إجراء

2. سواء ينبغي فرض عقوبة مالية أو نشر تنديد عام،

3. قيمة العقوبة المالية.

يخضع فرض أي عقوبة مالية أو تنديد عام لإجراءات النفاذ الخاصة بهيئة التنظيم ولحقوق الاستئناف.

تمتد فترة التشاور لاستلام التعليقات حتى تاريخ 30 يوليو 2009.

وأوضح بيان للهيئة أنه بالإمكان الإطلاع على سياسة الخدمات المالية المقترحة لعام 2009 (العقوبات المالية والتحديات العامة)، وتفاصيل إرسال التعليقات من خلال الموقع الإلكتروني:

<http://www.qfcra.com/publication/>